مجتمع

إدارة بايدن تجمّد عقوبة الإعدام

جمّدت وزارة العدل الأميركية، يوم الخميس، عمليات الإعدام الفدرالية، منددة بـ«طابعها التعسفي، وبأنها تستهدف أصحاب البشرة الملوّنة في شكل غير متناسب». ويخالف ذلك موقف إدارة الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب، التي تعمّدت تنفيذ 13 حكم إعدام، وهو عدد قياسي في عهد أي إدارة. وقال وزير العدل ميريك غارلاند، المناهض لعقوبة الإعدام: «ستعيد الوزارة النظر في السياسات والإجراءات الخاصة بعقوبة الإعدام، إذ يجب أن نسهر على الحفاظ على دعم المساواة والمعاملة الإنسانية في القوانين». (فرانس برس)

أمستردام تعتذر عن العبودية

اعتذرت رئيسة بلدية العاصمة الهولندية أمستردام فيمكي هالسيما، يوم الخميس، عن دور البلدية في نظام تجارة العبيد الاستعماري في الماضي، وتجارة الرقيق التي جلبت الثروة والازدهار للمدينة. وقالت في كلمة بذكرى إلغاء العبودية في سورينام والجزء الكاريبي من المملكة في الأول من يوليو/ تموز 1823: «حان وقت إدراج الظلم الكبير المتمثل في العبودية الاستعمارية في هوية مدينتنا». وكان النقاش عاد في هولندا وعدد من الدول الأوروبية حول الماضي الاستعماري والعبودية بعد حركة «حياة السود مهمة» في أميركا. (فرانس برس)

40 مليون عراقي بلا كهرباء

في حادثة لم تتكرر منذ أكثر من 30 عاماً، وتحديداً منذ حرب الخليج الأولى عام 1990، توقفت فجر أمس الجمعة منظومة الكهرباء بالكامل في كل مدن العراق ومحافظاته، باستثناء إقليم كردستان، بعد توقف عدد من المحطات لأسباب مختلفة، واستهداف أبراج رئيسية لنقل الطاقة وسط العراق وشماله وشرقه بسلسلة هجمات يبدو أنها منسّقة. تزامن ذلك مع وقف إيران، بلا سابق إنذار، عمل خطوط توريد الكهرباء التي يشتريها العراق، بحجة تراكم ديونه.

واللافت أن الحكومة كانت وعدت بـ«صيف مريح للعراقيين» يلحظ زيادة عدد ساعات التغذية بالكهرباء إلى أكثر من 16 ساعة يومياً.

وأوضح رسم بياني لحال المحطات أن 14 محافظة عراقية بلا كهرباء. وأن محطتي الدورة والرشيد أطفئتا بالكامل، كما خرجت محطات ذي قار والزبيدية والديوانية والدجيل والمنصورية في محافظة ديالى عن الخدمة، وتعطلت محطة المسيب في بابل نتيجة حريق أسقط «كابلاً» رئيساً لنقل الطاقة.

ويرجح مسؤول تحدث لـ «العربي الجديد» من دون أن يكشف اسمه، الاعتماد على المولدات المحلية لتأمين الكهرباء، مشيراً إلى أن «وزارة النفط تدرس منح أصحاب المولدات وقوداً بأسعار مخفضة جداً لزيادة ساعات تشغيلها، علماً أنها تمنح عملياً منذ أيام المنازل أكثر من نسبة 70 بالمائة من الطاقة يومياً».

وخلال الساعات الماضية، تداول العراقيون وسم «ماكو_كهرباء» في تغريداتهم ومنشوراتهم التي أبدوا فيها غضبهم الشديد، فيما دعا آخرون إلى عودة الاحتجاجات.

(العربي الجديد)

(أحمد الربيعي/ فرامس برس)

الأردن: أزمة في المستشفيات الحكومية

عمّان ـ **أنور الزيادات**

تُعاني غالبية المستشفيات الحكومية الأردنية من نقص في الكوادر الطبية والتمريضية، وخصوصاً أطباء الاختصاص. نقصٌ يؤدي إلى الاكتظاظ في بعض المستشفيات، والتي تقصدها أعداد كبيرة المواطنين يومياً، الأمر الذي يتسبّب بإرهاق الكادر الطبي ومعاناة المرضى، بالإضافة إلى تقديم خدمات لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وخلال الفترة الماضية، كشفت الأزمة الصحية التي تسبّب فيها فيروس كورونا الجديد والتي أدت إلى وفاة نحو 9750 شخصاً في الأردن، عن حجم تردي خدمات المنظومة الصحية، وقصورها عن النهوض بأدوارها. وتؤكّد فاجعة مستشفى السلط، حيث توفي سبعة مرضى من جرّاء نفاد مخزون الأوكسجين، على ضرورة إعادة تقييم المنظومة الصحية.

ويفرض الواقع الحالي إعادة تحديد الأولويات الصحية الوطنية المتعلقة بالأمراض المعدية بالتوازي مع الأمراض المزمنة، والاهتمام بالرعاية الصحية الأولية (المراكز الصحية) بالتوازي مع الاهتمام بالرعاية الصحية المقدمة في المستشفيات، بالإضافة إلى توسيع إطار التأمين الصحي الذي يغطي حالياً 67 في المائة من السكان. وبحسب تقرير حالة البلاد في القطاع الصحي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/ إبريل الماضي، فإن تعددية مكونات النظام الصحي، وضعف التنسيق في ما بينها، وعدم وضوح الأدوار لهذه القطاعات، أدت إلى فوضى داخل القطاع الصحي العام وغياب التكامل في تقديم الخدمات.

في هذا السياق، يقول رئيس لجنة التنمية والصحة والتعليم في المركز الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس لجنة الصحة النيابية الأسبق، إبراهيم البدور، في حديث لـ «العربي الجديد»: «نحتاج إلى ثورة بيضاء في القطاع الصحي والتأمين الصحي. فالخدمات الصحية وتوفيرها بنوعية جيدة هي من أساسيات حقوق الإنسان». يضيف: «هناك مشكلة في القطاع الصحي العام في الأردن، وقد بدأت منذ أكثر من 30 عاماً، وأصبحت تتعمق وتتفاقم تدريجياً في مختلف القطاعات الصحية الحكومية، وقد أدت إلى تدني جودة الخدمات». ويتابع البدور أنّ أزمة كورونا «عمقت أزمة القطاع الصحي، وكشفت بشكل أكبر عن جوانب القصور»، مشيراً إلى أنه خلال بداية الموجة الثانية من الوباء، سجلت إصابة أعداد كبيرة بالفيروس، وحدث اهتزاز في المنظومة الصحية في القطاع العام. إلا أن وجود عدد كبير من الأسرّة في القطاع الخاص ساهم في تجاوز الأزمة».

ويرى البدور أن القطاع الصحي العام يحتاج إلى إعادة ترتيب الأوراق، مشيراً إلى وجود بنية تحتية وتجهيزات جيّدة، إلا أن المشكلة الرئيسية تتعلق بالجوانب الفنية والإدارية. ويوضح أن هناك مراكز صحية مجهزة لكن من دون كوادر طبية كافية، مضيفاً: «من الضروري أن تعمل جميع المستشفيات العامة، أي مستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية والخدمات الطبية الملكية (العسكرية) تحت مظلة واحدة، على أن تتوزع الكواد المتخصصة على القطاعات وفق الحاجة. وفي الوقت الحالي، يلاحظ أن عددا من الأطباء من التخصص نفسه يعملون معاً في أحد المستشفيات، في وقت تفتقر له مستشفيات أخرى».

من جهته، يقول مستشار الطب الشرعي هاني جهشان إنّ احتياجات المجتمع الأردني الصحية مشمولة بالحق بالصحة والحياة والعلاج، مشيراً إلى أن استجابة وزارة الصحة للاحتياجات الصحية المجتمعية وجودة خدماتها غير مرتبطة بشيوع الأمراض المزمنة على حساب الأمراض المعدية مثل كورونا أو العكس، وغير مرتبط بإعطاء أولوية الإنفاق المالي والمشاريع للرعاية الأولية أو الرعاية الثانوية. ويرى أنّ «المخصصات المالية الحالية للصحة من الميزانية العامة للدولة ستكون كافية بالنسبة لعدد السكان إذا أديرت بشفافية ومهنية وعدالة. لكن للأسف، فإنّ تعثر وزارة الصحة مرتبط بالترهل الإداري وهدر المال العام والبيروقراطية والفساد وغياب التخطيط الاستراتيجي بعيد المدة، بالإضافة إلى غياب معايير ضبط الجودة».

ويوضح أنّ الحق في الصحة يشمل «توفير المرافق الصحية العامة ومرافق الرعاية الصحية والمستلزمات والخدمات والبرامج، واستفادة الجميع من الوصول إلى المرافق والخدمات الطبية». كذلك، يشير جهشان إلى أنه يتوجب على الحكومة أن «تضمن سهولة وصول المواطن لخدمات رعاية صحية وقائية وعلاجية جيدة، بما في ذلك الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الطارئة، والرعاية الصحية المتخصصة والمتقدمة، والحصول على الأدوية بيسر».

تأمين صحي للجميع

يتحدث مستشار الطب الشرعي هاني جهشان عن ظاهرة استجداء العلاج على أبواب الوزراء والمؤسسات الرسمية والنواب، وعبر الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، وانتظار لمبادرة أو مكرمة من جهة ما، معتبراً ذلك امتهاناً لكرامة الإنسان وحقه بالصحة. يضيف أنه «لا يوجد مبرر حقيقي للتأخير بتطبيق التأمين الصحي الشامل للجميع».

تحقيق

خوف المصريين

تأجيج الانقسام يهدد بشرخ مجتمعي مزمن

بعد ثمانية أعوام من انقلاب الثالث من يوليو/ تموز من عام 2013، يبدو المصريون خائفين. هم يخشون بعضهم بعضاً، كما تقلقهم الوشايات

هذا التعبير لم يعد ممكناً اليوم (جيف ج. ميتشل/ Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل بضع سنوات، كانت هبة وزوجها محمد يستعدّان لنقل محلّ سكنهما من عمارات الضباط في حيّ مدينة نصر شرقي القاهرة، بعدما تلقّى زوجها تهديدات من قبل عدد من السكان على خلفية خلافات سياسية بينهم. تنقّلت هبة وزوجها وطفلهما كثيراً، لكنّ الأعين الأمنية كان ترصد كلّ تفاصيل حياتهم، فقرر الثنائي الرحيل.

بالعودة إلى سنوات أبعد، تحديداً إلى عام 2011، كانت هبة تعمل كاستاذة مساعدة في كلية الإعلام بجامعة القاهرة، أمّا زوجها وهو طبيب متخصص في الأمراض النفسية والعقلية فكان يعمل في عدد من المستشفيات الحكومية والخاصة. كلاهما كان له نشاط سياسي ما قبل اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011. هي كانت عضوا في حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، وتراسل موقعاً صحافياً خاصاً بأخبار الجامعة وتنشر مقالات. أمّا هو فكان عضوا نشطا في نقابة الأطباء المصريين التي كان لها نشاط سياسي أصيل في الحراك السياسي إبان الثورة. وكانت هبة قد تعرّفت إلى زوجها في فعالية سياسية، ليتزوّجا بعد الثورة مباشرة.

هما كانا مؤمنَين بثورة يناير وأهدافها، وبأنّ الرئيس الراحل محمد مرسي كان وما زال الرئيس المدني الأوّل المنتخَب في مصر وأنّ الإطاحة به هي انقلاب عسكري. لذلك، كانت هبة وزوجها يشاركان بين الحين والآخر في اعتصام رابعة العدوية الذي بداه أنصار مرسي لدعم الشرعية، علماً أنّ موقع الاعتصام كان يبعد كيلومترات قليلة عن منزلهما. ووسط كلّ ذلك كانا محطّ أنظار قاطني المبنى السكني حيث يعيشان، وكانت تُسجَّل مناوشات سياسية عادية ومتقبلة بين المنتمين إلى الأطياف السياسية المختلفة في الإطار الطبيعي. لكنّه بعد انقلاب الثالث من يوليو/تموز 2013، انقلبت الأحوال تماماً.

في مذبحة رابعة العدوية، أصيب محمد زوج هبة إصابة بالغة في كتفه، واضطر حينها بمساعدة أطباء يعرفهم وثق بهم إلى تلقّي العلاج بعيداً عن أعين الأمن الذي كان يرصد في هذا الوقت المصابين من جزاء عملية الفضّ. صحيح أنّه نجا من الفضّ ومن الرصاص ومن أعين الأمن المراقبة للمستشفيات، غير أنّه لم ينجُ من جيرانه. وصار وزوجته هبة غير مرحّب بهما في المبنى، وقد وُجّهت إليهما هذه الرسالة صراحة في أكثر من مناسبة.

وفي يوم، أخبره حارس العقار بأنّ قوة من الأمن الوطني المصري حضرت وسألت عنه. فخشي محمد من البقاء مع زوجته وولدهما في منزلهما، واضطروا إلى الانتقال إلى شقة سكنية أخرى في مدينة نصر كذلك، إذ لا يستطيع ترك هذا الحيّ لأنّه أقرب إلى مقار عمله العديدة. انتقل بالفعل، لكن مع تسارع وتيرة القبض على المحسوبين على المعارضة، اضطر إلى ترك تلك الشقّة السكنية، من جهتها، رحلت هبة وابنهما إلى مسقط رأسها في طنطا بمحافظة الغربية، بعدما حصلت على إجازة من دون راتب من الجامعة، فيما سكن محمد مع صديق له في شقة بحيّ العباسية بالقرب من مدينة نصر. لكنّ عمله تضرّر كثيراً بسبب الوشايات التي كانت تستهدفه أينما حلّ بسبب خلفيته السياسية. استمرّ الوضع على هذه الحال أشهراً عدّة، قبل أن يقرر محمد وهبة «الفرار» إلى الخارج والاستقرار في بلد أوروبي.

تختلف قصة هبة في أحداثها وتفاصيلها مع قصة آية وهي صحافية مصرية فضّلت التعريف عن نفسها باسم مستعار وعدم الكشف عن هويّتها. لكنّ القصتَين تتشابهان لجهة تفاصيل المضايقات والوشايات التي لاحقت كذلك آية ودفعتها إلى ترك عملها. ففي مجال الإعلام المصري، ثمّة متعاونون كثر مع الأمن، يقدّمون تقارير مفصّلة عن زملائهم ورؤسائهم ومصادرهم، وقد وقعت آية ضحية أحد هؤلاء في الصحيفة الخاصة التي كانت تعمل فيها. وهو كان يعرف أنّها مؤمنة بمطالب اعتصام رابعة العدوية، وأنّها تناصر شرعية مرسي. فانتهى بها الحال في مكتب رئيس التحرير الذي أعلمها بأنّ ضغوطاً أمنية تُمارس على الصحيفة بسبب بعض الصحافيين المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين. وعندما قالت له «أنا لست عضوا في الجماعة»، ردّ «لكنّك متعاطفة معهم». فقدّمت آية فوراً استقالتها من الجريدة، لكنّها لم تتمكّن من العمل في أيّ صحيفة أخرى لاحقاً خشية التعرّض إلى الموقف ذاته.

في هذا السياق، يقول أستاذ في علم النفس والاجتماع بجامعة الأزهر، فضّل عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»، إنّ «ثمّة أشخاصاً يتصوّرون أنّ الوشاية في أوقات الاستقطاب السياسي الحاد في مصر، نوع من أنواع التسلّق بالوطنية. فمن يُبلّغ عن معارض سياسي كأنّما قدّم خدمة جليلة للوطن». يضيف أنّه «حتى في الأوقات العادية غير المشحونة بالاستقطاب السياسي، ثمّة من يتصوّر أنّه في حال وشى برَميل أو جار أو حتى قريب، فإنّه ينتصر لوطنه من الأعداء»، معيداً ذلك إلى «غياب ثقافة الاختلاف في الرأي وتقبّل الآخر. فالقاعدة هي إن لم تكن معي فأنت ضدّي. في المقابل، فإنّ مشاعر الخوف وإيثار السلامة تتسلل إلى نفوس كثيرين بالتبعية». ويتابع أستاذ علم النفس والاجتماع نفسه أنّ «هذا الخوف والقلق من المجتمع يتحوّلان مع الوقت لدى عدد من الناس إلى مشكلة يُطلق عليها تسمية أنثروبوفوبيا، وهي تعني علمياً الخوف المستمر والمفرط من الناس أو المجتمع». ويؤكد أنّ «الخوف من الآخر صار هو سيّد الموقف، وهو ما يؤدّي بالضرورة إلى مجتمع مريض غير سويّ ويزيد من الانعزال والحذر واحياناً الانتقام».

وتحت عنوان «العودة للخلف»، أصدرت مؤسسة الحق لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان (منظمة مجتمع مدني مصرية) تقريراً حول مشروع قانون الفصل بغير الطريق التأديبي المعروف إعلامياً بقانون «فصل الموظف الإخواني»، ورأت أنّ النصوص المقترحة فيه شبه غير دستورية وتوسّع صلاحيات جهات الإدارة في فصل الموظفين من دون الطريق التأديبي بالإضافة إلى إمكانية إساءة استغلال نصوص القانون الفضفاضة التي تسمح بفصل الموظفين بالتفتيش في النيات. وخلصت المؤسسة في تقريرها إلى أنّه على الرغم من الخلفية التاريخية الطويلة لقانون وتعديلات مواد الفصل غير التأديبي، للقانون 10 لسنة 1972، فإنّ هذا التشريع وجذوره التشريعية السابقة ما هما إلا تشريعات استثنائية بطبيعتها سُنّت لمواجهة ظروف وقتية بعينها، وهو ما يعني أنّ هذه التشريعات تدور وجوداً وعدماً مع الظرف الزماني الذي خُلق له وكذلك يفعل في حالة الطوارئ فقط. فهو قانون مرتبط بحالة استثنائية أصلية. وحتى لو أضيف إلى البنية التشريعية العادية، فإنّه لا ينزع عنه الصفة الاستثنائية.

تغيب ثقافة الاختلاف، والقاعدة هي إن لم تكن معي فأنت ضدّي

«قانون فصل الإخوان»

شحن الإعلام المصريين بدعوات إلى تطهير المؤسسات المصرية من عناصر «الإخوان»، لتمرير القانون المعروف إعلامياً بـ«قانون فصل الإخوان» لحماية الأمن القومي، من خلال تعديل قانون الفصل بغير الطرق التأديبية. وقد وافق البرلمان على تلك التعديلات من حيث المبدأ، فيما رفضتها قوى سياسية محسوبة على المعارضة خوفاً من استخدامها كأداة ضدّ الموظفين.

أكاديميا

الامتحانات العربية قبل وبعد كورونا

زهير هواري

دخلت المؤسسات التعليمية في البلدان العربية في الامتحانات النهائية منذ مطلع صيف العام 2021. يستوي في ذلك كل من القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك التعليم ما قبل الجامعي سواء أكان أكاديمياً أم مهنياً، أم ما يسمى بالتعليم العام، والتعليم العالي في الكليات والجامعات بما هو مراحل نيل إجازة الاختصاص التعليمية والمهنية والماستر أو الدبلومات وحتى شهادة الدكتوراة. ومع أن لكل من المراحل التعليمية خصائصها، لكن المسميات تختلف، وكذلك الأنظمة المعتمدة بين مؤسسات البلد الواحد، الا أن ما هو ثابت أن الامتحان ما زال معتمداً في عملية تقويم أو تقييم نتائج العملية التعليمية – التعلمية التي تلقاها التلميذ أو الطالب على امتداد الفصل أو العام الدراسي. وبما يسمح بالحكم على الخاضع للامتحان، أو التقييم بالارتقاء إلى صفوف أعلى، أو نيل الشهادة في حال كانت هناك امتحانات لشهادات رسمية أو اختصاصات جامعية.

والتقييم عملية تمارسها المدرسة والجامعة، كما تقوم به الشركات ومؤسسات القطاع العام عندما تفتح باب التقدم إلى وظائف معينة، أو للدخول في الأسلاك المدنية والعسكرية، وتشترط فيها الخضوع لامتحان، تقرر بموجبه المقبولين لإشغال الوظيفة المطلوبة. والواقع أن التقييم بات علماً قائماً بذاته في مناهج كليات التربية في كل جامعات العالم، باعتباره على درجة من الخطورة، يتحدد بموجبها من امتلك المهارات المطلوبة عمن لم يمتلكها من المتقدمين له. ولذلك هناك الكثير من الخبراء التربويين الذين عملوا عليه بهدف فحص مدى تحقق الغايات والكفايات التي تتنكب مسؤولياتها المؤسسة التعليمية، والتي أوكل لها المجتمع القيام بالعملية التعليمية تتويجاً بهذا الدور. أي تقييم الطلاب على أساس ما أمكنهم الحصول عليه من معارف ومهارات في صفوفهم.

ويمكن القول إن حلقة الجهات المتدخلة في التقييم أوسع مدى من وزارات التربية والتعليم العالي والجامعات، إذ المعروف أن المجتمع نفسه يساهم في عملية التقييم بشكل أو آخر. فالصناعي الذي يختار من بين المهندسين وطلاب الدراسات المهنية والفنية له شروطه، لقبول هذا الخريج دون غيره من خريجي المدارس والمعاهد المهنية. والمقصود القول إن هناك مروحة واسعة في الحكم على الطالب والخريج، يتشارك فيها هم هم أصحاب اختصاص، وسواهم من الذين تسمح لهم مواقعهم باختيار ذوي الكفاءة الأبرز. وعليه، يمكن القول إن الامتحان أو التقييم ليس على البساطة التي يتصورها البعض بالنظر إلى تعدد وتنوع الدراسات التي أجريت عليه، والتي أثبت الكثير منه مدى الأعطاب أو الظلم الذي يناله الطالب من الخلل الذي يخرج عن إرادته.

(باحث وأكاديمي)

لماذا يتمتع كبار السن بعاطفة أكبر؟

تعرفات كيفية تمضية الوقت بإيجابية (ديفيد مكنيو/ Getty)

يتمتع كبار السن بنسبة كبيرة من العاطفة، يوزعونها خصوصاً على عائلاتهم والأصدقاء المقربين منهم. وعلى مدار العشرين عاماً الماضية، كانت عالمة النفس في جامعة كاليفورنيا الأميركية سوزان ترك تشارلز، تراقب تغير المزاج، والشعور بالرضا، ولحظات التأمل، ونوبات الغضب والحزن والياس لدى الأفراد من مختلف الأعمار، مع اهتمام خاص بكيفية التعامل مع المشاعر واختبارها مع التقدم في السن. وقد لاحظت تشارلز هي وزملاؤها، أنه رغم علاقات كبار السن الاجتماعية الضئيلة إلا أنهم يتمتعون بعاطفة كبيرة تجاه المقربين منهم، بحسب مقال في موقع «سميثسونيان».

في السابق كانت الدراسات العلمية تشير إلى أنّ الشخصية والعواطف تتطور بالكامل عند بلوغ سن الثامنة عشرة من العمر. ويعتقد بعض علماء الأعصاب أنه نظراً لأن الطبيعة البشرية تعالج المعلومات بشكل أبطأ قليلاً مع التقدم في العمر، فإن هذا يجعل الناس تفكر قبل أن تتصرف، بدلاً من الاستجابة السريعة. ولاحظ العلماء انخفاضاً في الكتلة الكلية للفص الجبهي للدماغ عند التقدم في السن، وهو الجزء المسؤول عن تنظيم المشاعر والتفكير المعقد وسرعة المعالجة. لكن الباحثين مثل مارا ماثر من جامعة كاليفورنيا الجنوبية، وجدوا أنّ كبار السن غالباً ما يظهرون نشاطاً أكبر في قشرة الفص الجبهي من الأصغر سناً عند معالجة العواطف.

وقالت عالمة النفس سوزان ترك تشارلز: «صحيح أن الأشخاص ذوي العلاقات المرضية والمشاعر الإيجابية يعيشون لفترة أطول، لذلك حاول الباحثون تفسير الأمر، ووجدوا أنّ الرفاهية النفسية مرتبطة باستمرار انخفاض مستويات هرمون الكورتيزول (الهرمون المسؤول عن مستويات التوتر في الجسم) وتحسين صحة القلب والأوعية الدموية».

ووجدت دراسة حديثة في مجلة «ساينس» أن الشمبانزي الأكبر سناً تميل إلى امتلاك تفاعلات اجتماعية أقل ولكن أكثر إيجابية تماماً كما البشر، وبالتالي خلص الباحثون إلى أنّ هذا التطور لا يعتمد بالضرورة على إدراك أن الوقت ينفد. فعندما يبلغ الشخص عمراً متقدماً قد يكون من الجيد بالنسبة له التقاقم مع ما هو مألوف بالنسبة إليه. وقد يلعب انخفاض مستويات الطاقة دوراً متساوياً بين البشر والشمبانزي.

وأوصى المقال الأشخاص بضرورة تمضية الوقت في تنمية الروابط الاجتماعية، وإعطاء الأولوية للأصدقاء المقربين وأفراد العائلة، في مختلف مراحل العمر. فالعثور على الهدف والمعنى في الحياة مهم أيضاً بشكل حيوي. ويختلف الأمر بين الأفراد، فالبعض يرى أن تقديم المساعدات الخيرية يشعرهم بالرضى، فيما يهتم البعض الآخر بالعائلة فقط، ولكن في الحالتين فإن العثور على هدف مهم والاهتمام به يمكن أن يكون ممتعاً للغاية من الناحية العاطفية.

(العربي الجديد)

أكبر عدد من الإعدامات في تاريخ مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

توسّع القضاة المصريون في إصدار أحكام الإعدام في حقّ معارضي انقلاب الثالث من يوليو/ تموز 2013، محاباة منهم لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي بات يحكم قبضته على السلطة القضائية برمّتها، وذلك بموجب تعديل الدستور في عام 2019، الأمر الذي أثار ردود فعل دولية غاضبة على مدى الأعوام الثمانية الماضية من جزاء إصدار أحكام نهائية بإعدام مئات من قيادات وأعضاء جماعة «الإخوان» المعارضة. وقد دعت منظمات حقوقية دولية سلطة الانقلاب في مصر إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، ولو بصورة مؤقتة، نتيجة غياب ضمانات العدالة في المحاكمات ذات الطبيعة السياسية، وما تشهده البلاد من انتشار واسع لانتهاكات حقوق الإنسان، وسط اتهامات للقضاء بالتورّط في أكثر الخروقات جسامةً للإجراءات الأساسية في تاريخ مصر الحديث.

ومنذ تولي السيسي الحكم في منتصف عام 2014، أصدر القضاء المصري أحكاماً جماعية بالإعدام، وصفتها جهات دولية بأنّها «تفتقر إلى ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة الأساسية»، فضلاً عن تعرّض المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام لانتهاكات عديدة، منها الإخفاء القسري والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية وانتهاك الحق في الدفاع وإغفال مبدأ أنّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وفي 14 يونيو/ حزيران الماضي، أصدرت محكمة النقض المصرية حكماً باتاً في قضية اعتصام «رابعة العدوية»، بتأييد إعدام 12 من قيادات وأعضاء جماعة «الإخوان» المحبوسين، وهم عبد الرحمن البر وصفوت حجازي ومحمد البلتاجي وأسامة ياسين وأحمد عارف ومحمد الفرماوي ومصطفى الفرماوي وأحمد فاروق وهيثم العربي ومحمد الزناتي وعبد الرحمن عطية وإيهاب وجدي. وخلت قائمة الاتهام في القضية من رجال الشرطة والجيش الذين نفّذوا عملية فضّ الاعتصام في 14 أغسطس/ آب من عام 2014، والتي خلّفت أكثر من ألف قتيل من المعتصمين السلميين. فاقتصرت بذلك القائمة على أعضاء وأنصار الجماعة المسجونين في مصر، بالإضافة إلى بعض قياداتها في الخارج، على الرغم من كون المتّهمين معتدى عليهم في الأصل.

من جهتها، قضت محكمةُ جنايات دمنهور بإحالة 16 متهماً في القضية المعروفة إعلامياً بـ«تفجير أتوبيس الشرطة» في مركز رشيد في عام 2015 إلى مفتي الديار المصرية، لإبداء الرأي الشرعي في إعدامهم. ونفّذت السلطات حكم الإعدام بالفعل في حقّ 15 مدنياً على دفعة ثلاث قضايا في الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2020، في حين ما زال 68 مدنياً آخر على أقلّ تقدير رهْن الإعدام في البلاد في قضايا ذات طابع سياسي.

ورصدت مؤسسة «كوميتي فور جستس» الحقوقية إصدار المحاكم المصرية 2595 حكماً بالإعدام منذ وقوع الانقلاب، وهو الرقم الأكبر من الإعدامات في تاريخ مصر، إذ يزيد عن ضعفَي عدد أحكام الإعدام طوال 30 عاماً حَكم فيها الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك البلاد. وبيّنت المؤسسة أنّ أحكام الإعدام الجماعية في عهد السيسي صدرت عن محاكم غير طبيعية واستثنائية،

أصدرت المحاكم المصرية 2595 حكماً بالإعدام منذ وقوع الانقلاب

اختير أعضاؤها بطريقة انتقائية ومخالفة لاستقلال القضاء المنصوص عليه في الدستور والقانون.

وهذا التوسّع في إصدار أحكام الإعدام فسّرته «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» بأنّه «راجع إلى العمل بدوائر الإرهاب المشكّلة في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2013، وفقاً لقرار محكمة الاستئناف القاضي بتشكيل دوائر بعينها مكوّنة من قضاة بعينهم». وأصدرت هذه الدوائر أكبر عدد من أحكام الإعدام منذ إنشائها، مقارنة بالمحاكم الأخرى في الفترة نفسها. وأصدر السيسي قراراً يقضي بتغيير إجراءات الطعن على الأحكام في إبريل/ نيسان من عام 2017، والذي بموجبه يُنظر في القضايا التي صدر فيها حكم بالإعدام مرّة واحدة أمام محكمة الجنايات عقب استطلاع رأي المفتي الاستشاري، ثمّ تتصدّى محكمة النقض للطعن على حكم الدرجة الأولى كمحكمة موضوع، ويكون الحكم الصادر عنها واجب النفاذ بعد تصديق رئيس الجمهورية عليه. وقد وثّق «مركز الشهاب لحقوق الإنسان» إصدار القضاة في مصر 1565 حكماً بالإعدام في قضايا سياسية بين عامَي 2013 و2021، نُفّذ منها حكم الإعدام في حقّ 97 متهماً. وأفادت منظمة العفو الدولية في الثاني من يناير/ كانون الثاني الماضي، بأنّ «الارتفاع المروّع في تنفيذ أحكام الإعدام في عهد السيسي يكشف عن عمق أزمة حقوق الإنسان في مصر». أضافت المنظمة في تقرير لها أنّ السلطات المصرية عمدت إلى قمع منظمات حقوق الإنسان العاملة في مجال مناهضة عقوبة الإعدام، فاعتقلت موظفين في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2020، واستجوبتهم بشأن عملهم في مجال العدالة الجنائية. ودعت المنظمة المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، إلى حثّ القاهرة علانية لوضع حدّ لعمليات الإعدام وإنشاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آلية للرصد والإبلاغ عن وضع حقوق الإنسان في مصر.

يبكون أقارب لهم حُكم عليهم بالإعدام (فرانس برس)

أزمة نفايات دير الزور مستمرة

كان العيش في بؤر قمامة هو اسلوب حياة فرض على اهالي دير الزور. كل شيء متروك بلا حلول، وهذه الحال مستمرة منذ عقود سواء سيطر النظام او «داعش»

عبد الله البشير

ليست أزمة النظافة في مدينة دير الزور حديثة العهد أو ناجمة عن نقمة النظام السوري إثر انتفاض أهلها ضده عام 2011، فهي تعود إلى عقود في مدينة محرومة ومهمّشة يعيش سكانها واقعاً سيئاً في ما يخص خدمات التخلص من القمامة والصرف الصحي. وزاد هذا الواقع سوءاً خلال سنوات سيطرة تنظيم «داعش» على جزء منها، وبعدها قوات النظام السوري الذي انتهجت حكومته سياسة معاقبة السكان.

عام 2017 سيطرت قوات النظام على كامل أحياء المدينة بعد مواجهات مع عناصر تنظيم «داعش» خلّفت دماراً واسعاً بسبب عمليات القصف. وكان التنظيم يسيطر منذ عام 2014 على أجزاء واسعة من محافظة دير الزور إلى جانب المدينة، مركز المحافظة. وشهدت المحافظة في هذه الفترة أزمة جوع وشحّ في المياه.

يتذكر الصحافي ابن مدينة دير الزور، صهيب الجابر، واقع المدينة منذ عام 2006، ويقول لـ«العربي الجديد»: «الأزمة لم تنتج من الثورة التي فاقمتها في الواقع في شكل أكبر. في عام 2006 اقترح أحد المستثمرين الوافدين إلى المدينة على حكومة النظام العمل على تنفيذ آلية معينة لمعالجة القمامة، عبر جمعها وإعادة تدويرها. وحصل المشروع على موافقة وقبول حينها، والضوء الأخضر لإطلاقه، لكن ما لبث أن توقف بعد فترة من بدء العمل به، بسبب مطالبة الحكومة بجزء من أرباح عملية إعادة التدوير، ثم أسقطه المستثمر من حساباته، وأنهى العمل في مكبّ للنفايات جرى تجهيزه».

وتابع: «قبل عام 2006، لم تتوافر الخدمات الأساسية في المدينة، وظلت مفقودة لعقود، وكان هناك طرق مختلفة للتعامل مع الأمر الواقع، باعتبار أن البنى التحتية رديئة جداً في عموم المدينة، ولا وجود لشبكة صرف صحي بعكس محافظات أخرى تحظى بدعم نظام الأسد مثل مدن الساحل. وبالنسبة إلى النفايات، رأيت البلدية قبل عام 2011 على نقلها إلى أحراش في محيط المدينة من أجل حرقها، كما اعتمدت إجراء رميها في أماكن البادية البعيدة».

ويُشير الجابر إلى أنه «في عام 2012، شُلّت الحياة في المدينة مع بدء عمليات القصف الجوي والمدفعي التي نفّذها النظام السوري عام 2012. وتوقف كل شيء عن العمل في المدينة، وبات الأهالي يحرقون القمامة داخلها، وتكدّست كميات كبيرة منها في شارع التكايا بحي الشيخ ياسين، وأمام الحديقة المركزية. ولم يتغير الحال بعد استعادة نظام الأسد بدعم من روسيا المدينة، وبدأت الأمراض تنتشر في بعض المناطق ومنها الشماليات لدى الأطفال، عبر موجة أولى عام 2013. وأعقب ذلك سيطرة داعش على أحياء العرضي والشيخ ياسين والحميدية والعرفي والحويقة الشرقية وأجزاء من الحويقة الغربية والرشدية والجبيلة والموظفين والصناعة والمطار القديم والرصافة والعمال، فواجه سكان هذه الأحياء أزمة على صعيد القمامة والصرف الصحي، ثم لم تختلف الأمور كثيراً على صعيد توفير هذه الخدمات بعد سيطرة قوات النظام على المدينة بالكامل عام 2017».

ويرى الستيني أبو خالد، من سكان المدينة، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن التعامل مع موضوع جمع القمامة من أحياء دير الزور ونقلها إلى أماكن محددة، لم يختلف كثيراً منذ عودة نفوذ قوات النظام إليها، والروائح الكريهة والنفايات المكدّسة فوق بعضها البعض على أطراف الشوارع وفي مناطق مهجورة ضمن المدينة، أمر مألوف للأسف لدى السكان».

يُضيف: «بالطبع اعتاد الأهالي وضع القمامة في الشوارع باعتبار أن البلديات والجهات المسؤولة ستنقلها إلى خارج المدينة. لكن بعد سنوات من الإهمال والتجاهل، أدركوا أن نقل القمامة عملية مزاجية قد تحدث مرة كل شهرين، علماً أن هناك مواقع مهجورة تشكل بؤراً لرمي القمامة، والمعاناة الأكبر في هذا الإطار تشهدها أحياء القصور والجبيلة والحميدية».

ويلفت إلى أن جهات تابعة للنظام السوري في المدينة تعاونت مع منظمات دولية منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة «أدرا» الأميركية، والمنظمة الفنلندية للتنمية، لكن كل الجهود المبذولة لترحيل القمامة والأنقاض من المدينة، وصيانة بنى الصرف الصحي لا تزال محدودة، وتنحصر في أجزاء صغيرة من المدينة». ويوضح عدد من الأهالي في المدينة أن تأخير عملية الإزالة يمثل المشكلة الأكبر في موضوع القمامة، أحياناً قد يستغرق ذلك مدة شهر، ومع ارتفاع درجات الحرارة تنبعث روائح كريهة جداً لا يمكن تحملها من القمامة التي تتحلل بفعل العوامل الطبيعية، في حين تظل إجراءات إزالتها من الشوارع كيفية وغير مقيدة بمواعيد من البلدية. وهكذا يتسبب تكدس القمامة في الشوارع وقرب المنازل مشاكل، خصوصاً أن المناطق شعبية والمنازل متقاربة من بعضها البعض، وتنتشر الحشرات بأعداد كبيرة فوق أكوام القمامة، كما تتجمع الكلاب والقطط والجرذان حولها، وتنبش فيها.

قبل عام 2006 لم تتوافر الخدمات الأساسية في المدينة وظلت مفقودة لعقود

يقود دراجة بين أكوام نفايات (أحمد عبود/فرانس برس)

أطفال سورية
حياة مهددة وأمان مفقود

«سورية ليست مكاناً آمناً للأطفال» ووضع 1,7 مليون طفل سوري من الأكثر هشاشة معرّض للتدهور في حال فشل مجلس الأمن الدولي في تمديد التفويض لإدخال المساعدات إلى سورية عبر معبر باب الهوى بين تركيا ومحافظة إدلب في الشمال السوري، إذ إنّ لذلك «تأثيراً مدمّراً». هذا ما حذّرت منه أخيراً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف). والتفويض عبر الحدود يسري منذ عام 2014، غير أنّه قُلّص بشكل كبير في العام الماضي عبر الإبقاء على نقطة دخول حدودية واحدة، هي معبر باب الهوى (شمال غرب)، مع تركيا، علماً أنّ صلاحية التفويض تنتهي بعد أسبوع واحد، في العاشر من يوليو/ تموز الجاري.

ودعت «يونيسف» مجلس الأمن الدولي إلى تجديد تفويض المساعدة عبر الحدود وتوسيعها لمدّة 12 شهراً، مؤكّدة أنّ «كلّ طرقات المساعدة عبر الحدود وعبر خطوط القتال ضروريّة لتلبية الاحتياجات المتزايدة والسماح للشركاء في المجال الإنساني بتقديم المساعدة للأطفال المحتاجين أينما كانوا في البلاد». وشدّدت على أنّ «حياة ملايين الأطفال في سورية تعتمد على هذا القرار». ويستعدّ مجلس الأمن الدولي للتصويت على مشروع قرار لتمديد إدخال المساعدات العابرة للحدود وسط خشية من فيتو من قبل روسيا التي أبدت رغبتها في إغلاق معبر باب الهوى، لتصير بذلك كلّ نقاط عبور المساعدات إلى سورية مقفلة، باستثناء تلك التي تمرّ عبر دمشق. وأوضحت «يونيسف» أنّه «من دون المساعدات التي تُنقل عبر الحدود، سوف يُحرم الأطفال من المساعدة المنقذة للحياة ويقع تأثير وخيم على حمايتهم وإمكانية وصولهم إلى خدمات المياه والنظافة والدعم الطبي والتعليم».

(فرانس برس)

(الصور: فرانس برس، Getty)